

TD

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/TIMBER.2/15  
22 March 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف  
الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٨٣

الجزء الرابع

جنيف، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال

اعداد اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب  
الاستوائية لعام ١٩٨٣

ملخصات البيانات المدلى بها بعد اعتماد الاتفاق في الجلسة  
العامة الختامية للمؤتمر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

١- في الجلسة العامة الرابعة عشرة (الختامية) المنعقدة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أقر المؤتمر نص الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤، واعتمد قرارا نهائيا. وبعد اعتماد الاتفاق، أدلت الوفود التالية ببيانات: الاتحاد الأوروبي، النمسا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، سويسرا، البرازيل، الكاميرون. وفيما يلي ملخصات هذه البيانات.

٢- قال المتحدث بلسان الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي لم يكن في وسعه أن يرتبط بمشروع نص الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤ لأن هناك مسائل هامة متعلقة بهذا النص كانت تحتاج إلى بحث قبل أن يكون في وسع الاتحاد الأوروبي تحديد موقفه في المستقبل.

٣- وقال مندوب النمسا إن وفده له تحفظات جادة جوهرية فيما يتعلق بمشروع الاتفاق كما هو وارد في الوثيقة TD/TIMBER.2/CRP.7. وفي رأي وفده أن مشروع الاتفاق كما هو مبين في الوثيقة TD/TIMBER.2/L.9 لا يزال يحوي عددا من النقاط الجوهرية التي كان من الصعب جدا على بلده أن يقبلها. وأكد على أن مشروع الاتفاق يحتاج إلى المزيد من الفحص الدقيق لكي يتسنى تحديد موقف النمسا النهائي من الاتفاق الجديد.

٤- وقال ممثل الصين إن نص الاتفاق الذي يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٨٣ له بضع ميزات. إلا أنه فشل في التعبير عن المصالح الأساسية لجميع البلدان المعنية بطريقة عادلة ومنصفة ومتوازنة. فقد أوضح بيان المبادئ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المنعقد في ريو دي جانيرو، أنه ينبغي لضمان التنمية المستدامة لموارد الغابات "توفير موارد مالية جديدة إضافية إلى البلدان النامية لتمكينها من أن تدير موارد غاباتها وتحافظ عليها وتنميها على نحو مستدام". والصين، كبلد نام له غابات استوائية وبعض منتجات الغابات الاستوائية للتصدير، لا ينبغي استبعادها من فائدة الصندوق المزمع إنشاؤه بموجب الاتفاق الجديد من أجل الإدارة المستدامة للغابات الاستوائية للأعضاء، ولا ينبغي تطبيق معاملة تمييزية على الصين في هذا الصدد. وفي استخدام وتخصيص موارد الصندوق في تنفيذ الاتفاق، ستحترم الصين أحكام الاتفاق المتعلقة بحجم الغابات الاستوائية، وستأخذ في اعتبارها التام مصالح الأعضاء الآخرين في الاتفاق، ولا سيما مصالح المنتجين. ولكن، كبلد نام، لا ينبغي حرمانها من حقوقها المشروعة بموجب اتفاق سلع دولي، ما أن تتعهد بالالتزامات المبينة فيه. وأشار ممثل الصين أيضا إلى أن هذا الموقف للصين قد تم الاعراب عنه أكثر من مرة أثناء سير المفاوضات. ولكن، مما يؤسف له، أن هذا الموقف لم يكن موضع فهم تام واعتبار ايجابي من جانب بعض الوفود في هذا المؤتمر. وقد فشل الاتفاق الجديد في اتباع المبدأ الهام للفائدة العامة للبلدان النامية في التعاون الاقتصادي الدولي. وعلاوة على ذلك لم يستطع الوفد الصيني أيضا أن يرى أي وضع قانوني صحيح للوثيقة التي اقتبس منها ما يسمى "التزام" من "جميع الأعضاء" والطابع الملزم قانونا لمثل هذا "الالتزام". ولذا لا يسع وفد الصين إلا أن يبدي تحفظه بشأن نص الاتفاق الجديد.

٥- وقال ممثل الولايات المتحدة إن نجاح إعادة التفاوض على الاتفاق كانت له أولوية عالية في نظر وفد الولايات المتحدة لأنه يعتقد أن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعب دورا مفيدا في تعزيز الادارة المستدامة للأخشاب الاستوائية من أجل التجارة الدولية. وتعتقد الولايات المتحدة أن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤ أعطى فوائد محسنة للمستهلكين والمنتجين على السواء. ويسر الولايات المتحدة بصفة خاصة أن الاتفاق الجديد تضمن الالتزام الذي تم التعهد به في بالي، باندونيسيا، والذي ينبغي بموجبه أن تأتي صادرات الأخشاب الاستوائية من مصادر ذات إدارة مستدامة بحلول عام ٢٠٠٠. ورحب المندوب أيضا بإنشاء صندوق شراكة بالي الذي سيساهم في تنمية قدرة البلدان المنتجة للأخشاب الاستوائية على تحقيق الادارة المستدامة لموارد غاباتها. وستواصل الولايات المتحدة دعمها للجهود الرامية الى تعزيز إتاحة ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني وكذلك الملكية الفكرية حسب شروط متفق عليها بين الأطراف المعنية، كما هو موصى به في الاتفاق الجديد. فنجاح نقل التكنولوجيا معتمد على شروط متفاوض عليها بحرية، وإدراك الحاجة الى حماية كافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية. وقد نجحت المادة ٢٦ من الاتفاق الجديد، في معالجة مشاكل الأعضاء فيما يتعلق بالتمييز التجاري إذ أوضحت أن أحكام الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤ لا تجيز أي مبرر لتدابير تجارية تمييزية في التجارة الدولية للأخشاب الاستوائية.

٦- وصرح ممثل كندا بأن أحد أهداف كندا الرئيسية أثناء المفاوضات الجارية هو إعداد مبادئ توجيهية ومعايير عادلة وملائمة لجميع البلدان المنتجة للأخشاب. ويساهم الاتفاق الجديد في تحقيق هذه الأهداف من خلال التزام مشترك نحو قابلية الاستدامة المعبر عنها في صندوق شراكة بالي الجديد. فهذا الصندوق يعزز قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف الاتفاق فيما يتعلق بالادارة المستدامة للغابات. وأعرب المندوب عن سروره بملاحظة أن نص الاتفاق الجديد لا يتيح أي أساس يجيز للبلدان أن تستعمل الاتفاق كمبرر للتمييز التجاري. كما لاحظ، كتعبير عن الشراكة التي تشكل الأساس لهذا الاتفاق، أن البلدان المستهلكة قدمت بيانا فيما يتعلق بالادارة المستدامة لغاباتها في المناطق المعتدلة والشمالية. وأوضح أن كندا تعتبر إحدى أكبر بلدان العالم المصدرة لمنتجات الأخشاب، وأن التزام حكومة كندا نحو الادارة المستدامة للغابات بحلول عام ٢٠٠٠، التزام جوهري من حيث أنه يتمتع بالتأييد الكامل من أقاليم كندا، وأنه قائم على أساس استراتيجية كندا الوطنية بشأن الغابات. وتعتقد كندا أن الاتفاق الجديد يتيح الأساس الذي يمكن بناء عليه استمرار الحوار الجاري في سبيل توافق عالمي في الآراء بشأن جميع قيم جميع أنواع الغابات.

٧- وصرحت ممثلة سويسرا بأن اتفاق عام ١٩٩٤ صك هام يتيح المنبر اللازم للحوار والتعاون بين البلدان المنتجة والمستهلكة، مما ظلت سويسرا ملتزمة نحوه على الدوام. والاتفاق ناتج عن حل وسط لا يمكن، حسب تعريفه، أن يرضي تماما جميع الأطراف. ومع ذلك فهو يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، بمثابة حلقة ضرورية في سلسلة تؤدي الى الادارة المستدامة لجميع الغابات. ورحبت بالمصادقة على

الالتزام المستهدف عام ٢٠٠٠، وأكدت من جديد استعداد سويسرا لتقديم موارد مالية اضافية الى البلدان القائمة بتنفيذ الادارة المستدامة لموارد الغابات.

٨- وأعرب ممثل البرازيل عن أسفه لأنه لم يمكن توسيع نطاق الاتفاق ليشمل جميع أنواع الأخشاب في السوق الدولية، إذ إن ذلك سوف يضمن التوازن الصحيح بين الحقوق والالتزامات القابلة للتطبيق على جميع البلدان المنتجة للأخشاب. وأشار الى بيان البلدان المستهلكة المعبر عن إنهاكها في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأعرب عن أمل البرازيل في أن يساعد إنشاء صندوق شراكة بالي الأعضاء المنتجين على القيام بالاستثمارات اللازمة لتنفيذ استراتيجية لتحقيق صادرات أخشاب استوائية من مصادر مستدامة بحلول عام ٢٠٠٠، بشرط أن هذا الصندوق سيقدم موارد مالية اضافية مخصصة لتمكين الأعضاء المنتجين من الوفاء بالتكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها التي تتحملها لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وأكد، فضلا عن ذلك، أن على المجلس الدولي للأخشاب الاستوائية أن يعمل على تقييم توفر الموارد في الصندوق، آخذا في الحسبان ضرورة الكفاية وقابلية التنبؤ والوقت المناسب لتدفق الأموال، وأهمية تشارك العبء بين المانحين. وأضاف أن قدرة البلدان المنتجة على تحقيق صادرات من مصادر مستدامة سيعتمد على التنفيذ الفعال لالتزامات المانحين المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، على أن تؤخذ في الحسبان الحاجة الى التنمية المستدامة لاقتصاداتها. وصرح، في النهاية، بأن البرازيل فسرت المادة ٢٦ بأنها تشير الى الواردات واستخدام الأخشاب في البلدان المستهلكة.

٩- وأعرب ممثل الكاميرون عن سروره لنجاح ابرام الاتفاق، ولو أن بعض النقاط الطفيفة لم تتم تسويتها. وتحفظات الكاميرون مماثلة للتحفظات التي أبدتها بلدان أخرى. ومع ذلك ستحاول الكاميرون إحترام الاتفاق.

- - - - -